البها الموثقة المخاطبة فينصب احدى وستين ضميرا لكن في الحقيقة ضمائر المنفصل
ستة وثلاثون مع ضمائر النصب المنفصلة فلا يتحقق الوجود الا لتسعة واربعين ضميرا السادس
ظاهر كلام ابن هشام ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وقد ذهب بعضهم الى ان المتصل
اصل المنفصل السابع النحويون يبدؤون في التمثيل بالمتكلم ثم بالمخاطب ثم بالغائب
والصرفيون يبدؤون بالغائب ثم بالمخاطب ثم بالمتكلم راعى الاولون الشرف والمتنزلون راعوا الصرف في
التجرد ثم ترقوا الى التعريف ثم الاشرف وقال في تقريره اعلم ان الضمير اما منفصل وهو ما يبتدا
به ويلي الا في الاختيار واما متصل وهو ما لا يبتدا به ولا يلي الا في الاختيار نحو تا قمت
والمتصل اما بارز وهو ما له صورة في اللفظ واما مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ
لا بسبب حذف والمستتر اما مستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل نحو زيد
قام واما مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه ذلك نحو قم واقوم ونقوم واعلم ان الضمير المرفوع
اربعة وعشرون ضميرا اثنا عشر متصلة ومثلها منفصلة وان الضمير المنصوب كذلك وكان القياس ان الضمير
المجرور كذلك لكنه لما تعذر فصله سقط منه اثنى عشر ضميرا منفصلا وبقي متصله
وهو اثنى عشر ضميرا مماثلا في اللفظ لضمير النصب المتصل فالجملة ستون ضميرا والحادي
والستون هو ياء المخاطبة في نحو تقومين وان نظر لاتحاد المذكور في ضميري الجر والنصب لم
تكن الضمائر الا تسعة واربعين ضميرا خاصة قوله باب المفعول الذي لم يسم فاعله هي عبارة المتقدمين
لكنها اعترضت بصدقها على المنصوب من نحو اعطي زيد درهما وليس مرادا قطعا واجيب
بان معنى لم يسم لم يقصد وهو مبني على ان المنصوب منصوب بالصيغة المبنية للفاعل وهي الاصلية وهو احد
قولين لهم والثاني انه منصوب بالصيغة المبنية للمفعول ولاجل هذه المواخذة عدل ابن مالك الى التعبير بنائب الفاعل ق
وقال في شرحه ما باب المفعول الذي لم يسم فاعله اي ترك ولم يقصد لا لفظا ولا تقديرا فهذه عبارة المتقدمين من
النحويين وترجم ابن مالك بقوله النائب عن الفاعل قال ابو حيان ولم ار هذا لغيره ووجهه في المغني لانه اخصر واوضح بجميع
ان يختارها العبد ورجحها في شرح الشذور وعلى نحو عبارة المصنف بان النائب عن الفاعل يكون مفعولا
به وغيره فهي لا تشمل جاز المنصوب في نحو اعطي زيد درهما بصدق عليه انه مفعول به ما اي
فعل لم يسم فاعله وليس مرادا قوله وهو الاسم يشمل الصريح والمؤول من أن والفعل وأنّ والفعل
او ما والفعل كقولك يكره ان تجلس في المسجد بغير طهارة ويدخل فيه المؤول الظرف والجار والمجرور
اذا نابا عن الفاعل فان النائب في الحقيقة المتعلق المحذوف وهو لا يكون الا مفردا قوله وهو الاسم
في حقيقة او حكما فيدخل فيه الجملة اذا اريد لفظها كقولك يقال لكذا وكذا قوله وهو الاسم المرفوع
كان مفعولا اولا او مفعولا ثانيا او مفعولا ثالثا لكن المفعول الثاني فيه تفصيل بان كان كل منهما يصلح ان
يكون

يكون بالعلاقة في المعنى كقولك أُعطي زيد عمرا تعين ان يكون نائب الفاعل الاول وان صلح الاول دون الثاني
جاز اقامة الاول وجاز اقامة الثاني واقامة الاول اولى كقولك أُعطي زيد درهما قوله وهو الاسم المرفوع
الذي لم يذكر معه فاعله يشمل الاسم الصريح والمؤول الظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والفعل والحرف الا ان
يراد لفظها او تجعل علما فيسلم وخرج بقوله الذي لم يذكر معه الخ المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان فقول
وهو غلط لان السالبة تصدق بنفي الموضوع فالتعريف صادق على الجميع الا ان يقال بقرينة ما يأتي وغيره
عاملة الى فُعِل او يُفعَل او مفعول فتخرج حينئذ ق وقال في شرحه ورسمه بما يقرب من رسم الفاعل
فلا الاحتياج هنا لجلب نظير ما مر ثمة فقال هو اي مفعول لم يسم فاعله الاسم حقيقة نحو ضرب زيد او تاويلا
نحو ينبغي للفقيه ان يتعفف ولا يرد عليه الجار والمجرور وان قلنا النائب هو المجرور وحده وهو مذهب
البصريين لان الجار والمجرور هو مذهب الفراء وظاهر كلام ابن مالك في الكافية والتسهيل ان النائب مجموع
الجار والمجرور ولم يرجح المصنف واحدا منهما لانتفا دليل الاخر اسم حكما فيه خرج الجملة والفعل
والحرف الا ان يراد اللفظ نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض او تنقل وتجعل علما المرفوع لفظا
او تقديرا او محلا بما حول عن صيغته الاصلية واسند اليه من فعل متصرف مطلقا تام على
راي او اسم مفعول الا ما لا حل المحول عنه على الارجح ولا بالظرف ولا بالجار والمجرور ولا بامثلة المبالغة
ولا بصيغ الحصر قوله الذي لم يذكر معه فاعله اي فاعل فعله ق وقال في شرحه كما تقول ضرب زيد
برفع لقيامه مقام الفاعل ولا تذكر الفاعل لتعظيمه فتصونه عن لسانك او تحقيره فتصون لسانك عنه
او لعدم العلم به او القصد وعدم التصريح بالفعل عن فاعل كان اذ لا غرض في الفاعل نحو قتل الخارجي فان الغرض
التيمن فتله لا قاتله ولغير ذلك مما تقرر في علم المعاني قلت ــــــ كاستقامة الوزن والسجع وكالا
بهام وقد جمع ابو حيان الغرض المعنوي واللفظي في قوله ؞ وحذفه للخوف وللابهام ؞ والوزن
والتحقير والاعظام ؞ والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والايثار قال ابن الصائغ التعرض
لهذه الامور من هذيان المتاخرين لانهم في بين طلب علة ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل وهي اخر
الباب الخامس من المغني ان هذا انطفل من النحويين وجعل المصنف لحظ هذا فلم يذكر علة عدم ذكر الفاعل
واقتصارا على ما يقع من بين احكام الفاعل المحذوف لا وجه له الا الاهتمام بمعرفته اذ يعطي الفعل بعد
حذف الفاعل الغرض معا من جميع احكامه من وجوب رفع وتاخير عن العامل واتصال به وتانيث العامل
لتانيثه وامتناع حذفه وغير ذلك ان الرسم هنا خاصة اضافية ولا بهو صادق على المبتدا او الخبر واسم
كان واخواتها وتوهم خروجها بعدم عدم فاعل على شيء منها غلط اذ السالبة تصدق بنفي
الموضوع وقد يقال انه سكت هنا عن قيد يعلم مما بعده وهو وغير عامله الى طريقة فُعل او يُفعل
او مفعول فيشمل الاسم والله اعلم قوله فان كان الفعل ماضيا الخ كان الاخصر ان يقول ضم اول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)